



PROVISIONAL

S/PV.2642
17 January 1986.

ARABIC



الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والأربعين بعد الالغين والستماثة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، الساعة ١٦/٠٠

(الصين)	السيد لوى لي	<u>الرئيس :</u>
السيد ترويانوفسكي	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	<u>الأعضاء :</u>
السيد ولكوت	استراليا	
السيد الشمالي	الإمارات العربية المتحدة	
السيد تسفيتكوف	بلغاريا	
السيد كامسرى	تايلند	
السيد البيني	ترينيداد وتوباغو	
السيد بييرينغ	الدانمرك	
السيد سيمسون	غانا	
السيد دى كيمولاريا	فرنسا	
السيد سوكرى - فيفاريا	فنزويلا	
السيد ادوكي	الكونغو	
السيد رابيتافيك	مدغشقر	
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى	
سير جون طومسون	وايرلندا الشمالية	
السيدة بيرن	الولايات المتحدة الأمريكية	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٥بيان من رئيس مجلس الامن

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية): في بداية الجلسة أود أن أعلن أن أعضاء مجلس الامن خولوني الإدلاء بالبيان التالي بالنيابة عنهم .

"بمناسبة الذكرى السنوية الأربعين للجلسة الاولى لمجلس الامن وافتتاح السنة الدولية للسلم في الاول من كانون الثاني/يناير ، يود أعضاء مجلس الامن أن يؤكدوا من جديد التزامهم بميثاق الأمم المتحدة الذي خول المجلس المسؤولية الاساسية عن صيانة السلم والامن الدوليين . وفي الجلسة الاولى للمجلس التي عقدها في لندن قبل اربعين عاما ، التزم أعضاؤه بهذه المسؤولية الخاصة إيماننا منهم بأن ذلك سيكون بداية جديدة للسعي المتواصل من أجل سلم وأمن دائمين .

"وإن يكن قد تمّ حفظ السلم على أساس عالمي طوال أربعين عاما الآن فإن المنازعات والتوترات ما زالت مستمرة . ولقد ناقش مجلس الامن ، في أثناء جلساته الالفين والستمائة ، أشد قضايا السلم والامن إلحاحا . وإن افتتح السنة الدولية للسلم يوفر زخما إضافيا لأعضاء مجلس الامن كي يزيّدوا فاعليّة مجلس الامن لدى إضطراره بدوره الرئيسي المتمثل في صيانة السلم والامن الدوليين . وانهم ليدعون مرة أخرى أعضاء الأمم المتحدة كافة الى التقيد بالتزاماتهم وفقا للميثاق بقبول وتنفيذ قرارات مجلس الامن . ولنأمل أن يحمل إلينا عام ١٩٨٦ والاعوام القادمة التقدم الذي نحن بأمر الحاجة إليه من أجل ضمان السلم للأجيال المقبلة" .

اقرار جدول الاعمال

أقر جدول الاعمال .

الحالة في الشرق الاوسط

رسالة مؤرخة في ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وموجهة الى رئيس مجلس

الامن من الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة (S/17717)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : بناء على المقررات المتخذة في الجلستين السابقتين أدعو ممثل لبنان الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي اسرائيل والجمهورية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية وقطر والمملكة العربية السعودية الى شغل المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد فاخوري (لبنان) مقعدا على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد نيتانياهو (اسرائيل) ، والسيد الزروق (الجمهورية العربية الليبية) ، والسيد الفتال (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد الكواري (قطر) ، والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بانني تلقيت رسالة من ممثل المغرب يطلب فيها دعوته الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أعترم ، بموافقة المجلس ، دعوة هذا الممثل الى الاشتراك في هذه المناقشة دون أن يكون له حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

نظرا لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس ، شغل السيد العلوي (المغرب) المقعد المخصص له

الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : يستأنف مجلس الامن الآن نظره فسي

البند المدرج على جدول أعماله .

يجد أعضاء المجلس أمامهم مشروع القرار المقدم من لبنان والوارد في الوثيقة

. S/17730/Rev.2

السيد بينيرينغ (الدانمرك) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا

وقبل كل شيء أن أتوجه إليكم ، سيدي ، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لأول شهر في ١٩٨٦ . انكم تمثلون بلدا عظيما كانت للدانمرك معه على الدوام روابط الصداقة والتعاون القوية ، وان صفاتكم الشخصية العظيمة التي أبديتها بالفعل تجعلنا نشق بأن رئاستكم ستتكلل بالنجاح .

وأود أيضا أن أشيد بالسفير باسولي ممثل بوركينافاسو ، التي لم تعد عضوا في المجلس ، على الطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال المجلس أثناء شهر كانون الأول/ديسمبر .

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بحرارة بالأعضاء الجدد في المجلس وهم الإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وغانا وفنزويلا والكونغو . وفي الوقت ذاته نشكر أسلافهم على تعاونهم وما أسدوه من مساهمات في أعمال المجلس .

أصغى وفد بلادي باهتمام خاص الى بيانى ممثلى لبنان واسرائيل في بداية هذه المناقشة وبينما يختلف عرض كل منهما للأحداث الأخيرة في جنوب لبنان عن عرض الآخر ، فان ما عرضه يؤكد أن التوتر في المنطقة يتزايد .

حذرت حكومة بلادي مرارا وتكرارا من أن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها من شأنه أن يؤدي الى مزيد من تفاقم الموقف . ان أى دائرة عنف متفاقمة تضيف الى معاناة الابرياء . وسواء كانت هذه الاعمال أعمال مقاومة ضد احتلال أجنبي ، أو اجراءات مضادة من جانب القوات الاسرائيلية والعاملين معها ، أو هجمات بالمدفعية عبر الحدود ، فان المدنيين الابرياء سيقون دائما ضحايا . بالإضافة الى ذلك ، فانها سوف تعيق امكانيات إعادة السلام والاستقرار الحقيقيين الى المنطقة . وفي رأينا ان هذا لا يمكن ان يكون في مصلحة أى طرف من الاطراف المعنية .

من هنا تحث الدانمرك بقوة جميع الاطراف المعنية على أن تبدي أقصى درجات ضبط النفس . والمطلوب الآن من الاطراف أن تعمل بجدية وعلى نحو بناء معا لوضع ترتيبات مرض من أجل الحفاظ على السلم والامن في المنطقة والنهوض بامكانية العودة على نحو مطرد الى الوضع الطبيعي .

اننا نؤيد دائما إعادة سيادة لبنان الكاملة واستقلاله ووحدته وسلامه اراضيه ، ونؤكد الحاجة الى الانسحاب الاسرائيلي الكامل . ولاتزال هذه سياسة حكومة بلادي . وتعترف الدانمرك ايضا بالحق المشروع في الامن للاطراف على جانبي الحدود اللبنانية الاسرائيلية .

توضح التطورات الأخيرة في المنطقة توضيحا جلياً أن ما يسمى بمنطقة الامن ، واستمرار وجود قوات الدفاع الاسرائيلية في جنوب لبنان - وهو أمر يتعارض مع قرارات مجلس الامن - لن يتيح لاسرائيل الامن الذى تسعى اليه لمستوطناتها في الشمال . وفي رأينا ، ان أفضل خيار متاح لايزال هو التنفيذ الفعال للولاية الممنوحة لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان .

نحن نشاطر تماماً في رأى الأمين العام الذى ورد في تقريره المؤقت الأخير عن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان والمؤرخ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، والقائل بأن أكثر السبل فعالية لتقليل أخطار الوضع الراهن الحالي والحفاظ على مصداقية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان هو إحداث تغيير في الموقف الاسرائيلي . كما تشترك الدانمرك في القلق العميق لدى الحكومات التي تساهم بقوات في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ازاء التطورات المحتملة في الجنوب اللبناني اذا ما سمح للأحوال الاساسية الراهنة أن تستمر .

يقوم الأمين العام وزملاؤه منذ أيار/مايو ١٩٨٥ بجهد من أجل النهوض بالتوصل الى اتفاق بشأن اتخاذ ترتيبات أمنية في جنوب لبنان تتسق مع الولاية التي منحها مجلس الامن لقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وتأخذ في الاعتبار شواغل حكومة لبنان بالنسبة لسيادتها وشواغل حكومة اسرائيل بالنسبة لامنيتها . وبالفعل فان السيد بريان اوركهارت ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة موجود في المنطقة في الوقت الراهن لهذا الغرض نفسه . ونحن نؤيد بقوة هذه الجهود ونناشد جميع المعنيين أن يسهموا على نحو فعال في التوصل الى نتيجة مبكرة ناجحة .

ان هذا المجلس يتحمل مسؤولية كبيرة عن التنفيذ الفعال لعملياته لحفظ السلام . ويجب على أعضاء المجلس - كما قال الأمين العام - ان يفكروا في الاجراءات التي يمكن اتخاذها ، بشكل منفرد أو جماعي ، من أجل تعزيز امكانيات تنفيذ قرارات المجلس بشأن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وتحقيق السلم والاحوال الطبيعية في جنوب لبنان ، وهي أمور تريدها جميع الاطراف . وأى اجراء يتخذه المجلس لابد أن يؤدي - في رأينا - الى تحقيق هذه الاهداف .

ومن سوء الحظ - في رأينا - ان مشروع القرار الحالي لا يلبي هذا المطلب بالكامل .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الدانمرك على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، يسعدني كثيرا أن أهنئك على توليك رئاسة المجلس لشهر كانون الثاني/يناير . لقد أثبتت بالفعل قدرتك العظيمة على القيام بهذه المهمة ، والطريقة المثيرة للاعجاب التي تؤدي بها عملكم . ويسعدني أيضا أن أذكر أن حكومة بلادكم وحكومة بلادي قد توصلتا معا مؤخرا إلى اتفاق يمكن أن يعتبر نموذجا لحسم بعض المشكلات التي طال أمدها .

أود أيضا أن أعبر عن شكري لسلفكم ، ممثل بوركيننا فاصو ، على الطريقة المنهجية المثيرة للاعجاب التي أتاحت للمجلس إنهاء أعماله في شهر كانون الأول/ديسمبر .

لما كانت هذه بداية عام جديد ، أود أن أرحب بحرارة بالأعضاء الخمسة الجدد الذين انضموا إلى هذا المجلس ، وسوف يجدون أنهم سيقومون بعمل ربما أكثر مما تصوروا ، ولكننا نرحب بمشاركتهم فيه . أود أيضا أن أشكر الأعضاء الخمسة الذين تركوا هذا العبد بعد عامين شاقين .

خلال المناقشات ، استمعنا إلى عدد من الحجج بشأن الموضوع المعروض علينا . هذا الموضوع ليس ، بطبيعة الحال ، الحالة في لبنان أو حتى في المنطقة ، وإنما الشكوى اللبنانية المتعلقة بقوات الاحتلال الاسرائيلية في الجنوب اللبناني . وهي مسألة أصبح مجلس الأمن يعرفها جيدا مع الأسف . فمنذ ثلاثة أشهر تقريبا نظر المجلس في تقرير الأمين العام المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، والمؤرخ في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ، قبل تجديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر جديدة . وقبل ذلك ، نظر المجلس بطبيعة الحال في أمور ناجمة عن احتلال إسرائيل للبنان في مناسبات متعددة ، وأصدر قرارات عديدة .

سوف أخص المشكلة التي - كما يعلم المجلس جيدا - تكمن في لب الحالة التي نختار فيها ، والتي لم يتوصل إلى حل لها حتى الآن . ترى حكومة إسرائيل أن الهجمات التي تشن من لبنان عبر الحدود على أراضيها غير مقبولة . وليس هناك عضو في

المجلس - وقد عُهد اليها بالمسؤولية الاولى عن السلم والامن الدوليين - يختلف على ذلك . ولا يمكن للمجلس بالمثل أن يقبل - وهو لا يقبل ، كما أظهر في عدد من القرارات - أن تنتهك اسرائيل ميثاق الأمم المتحدة بغزو واحتلال دولة أخرى أو أى جزء من اراضيها .

هذا ليس رأيا جديدا أو غريبا بشأن المشكلة . ولكنه الحقيقة الكامنة ، التي لا بد من التأكيد عليها بصفة مستمرة . ومن نافلة القول ان حكومة بلادي ملتزمة بقرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) وبحق اسرائيل في أن تعيش في سلم وأمن داخل حدود معترف بها . وفي الوقت ذاته نعارض بقوة اتخاذ اسرائيل اجراءات يكون من أثرها حرمان دول مجاورة مثل لبنان من الحصول على هذا الحق نفسه .

ولدى اسرائيل اهتمام مشروع بسلامة مواطنيها في شمالي اسرائيل نتيجة للأنشطة عبر الحدود . ولكن اهتمام لبنان بسلامة مواطنيه في الجنوب اللبناني من الأنشطة التي تجري عبر الحدود مشروع بنفس القدر . ولا نزال ملتزمين التزاما راسخا بسيادة لبنان ووحدته واستقلاله وسلامة أراضي داخل حدوده المعترف بها دوليا .

هذه المبادئ معروفة لدى المجلس منذ بدأ النظر في مسألة انتهاك اسرائيل لهذه المبادئ منذ عام ١٩٧٨ وخاصة في ١٩٨٢ عندما قامت اسرائيل بغزو شامل لجارها . في ذلك الوقت سعى المجلس الى المساعدة في توفير حل للشواغل الاسرائيلية واللبنانية . ويتطلب الحل الكامل الحنكة والمهارة والصبر التي يمكن أن يتحلى بها المجلس والاطراف المعنية ولكن هناك خطوة هامة في الاتجاه الصحيح تم اتخاذها في البداية تقريبا ، في عام ١٩٧٨ عندما أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . وتحددت احدى المهام الاساسية لهذه القوة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) في :

"اعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة

سلطتها الفعلية الى المنطقة" .

فلنقارن ذلك بما استمعنا اليه يوم الاثنين الماضي من الممثل الدائم لاسرائيل وأقتبس حرفيا ما قاله :

"ينبغي لحكومة لبنان ... أن تفي بمسؤولياتها وأن تسيطر على

أراضيها وأن تمنع استخدام ... جنوب لبنان للعدوان على ... اسرائيل

لايزال [هذا] يمثل غاية اسرائيل - وهو غايتها الوحيدة - فيما يتعلق بجنوب

لبنان" (S/PV.2640 ، ص ٢٧ و ٢٨-٣٠) .

وبعبارة اخرى يرغب مجلس الأمن واسرائيل ، ومن الواضح أيضا حكومة لبنان جميعا في تحقيق نفس النتيجة وهي في أبسط أشكالها اعادة السلطة الفعلية للحكومة اللبنانية في الجنوب .

لهذا السبب إن استمرار السياسة الاسرائيلية القائمة على رفض الانسحاب من الاراضي اللبنانية ومعارضتها المستمرة لليونيغفيل هما موضع اساءة فهم محزن ، وكما تشكو اسرائيل من عدم الاستقرار في لبنان بينما سببت أعمالها القدر الكبير من عدم الاستقرار هذا ، فهي تشكو من أنه ليست هناك حكومة لبنانية فعالة تسيطر على جنوب لبنان بينما تحرم قواتها حكومة لبنان من فرض هذه السيطرة وتمنع قوات اليونيغفيل من الاضطلاع بولايتها . وينبغي أن نذكر أن اليونيغفيل هي أداة مجلس الأمن للمساعدة في إعادة سيطرة الحكومة اللبنانية .

ان اسرائيل ليست الدولة الوحيدة التي تجعل من الصعب ان تقوم اليونيغفيل بمهمتها . فالاتحاد السوفياتي الذي استمعنا الى مثله الدائم بالنيابة يوم الاثنين الماضي ، يشكو بصوت عال من المشكلات التي تواجهها اليونيغفيل ولكنه بوضوح يجد من الصعب بالرغم من الموارد الاقتصادية الهائلة أن يجد المال اللازم ليدفع نصيبه في تمويل اليونيغفيل . وهذا أمر يدهشنا بشكل أكثر عندما نجد البلدان الصغيرة في العالم الثالث على استعداد لأن تتحمل العبء الكبير بالنسبة لها ، في المساهمة في القوة من أجل السلم والأمن الدوليين .

اسمحوا لي أن أعود الى معارضة اسرائيل لدور اليونيغفيل . فاذا كنت قد أحسنت الفهم فان هذه المعارضة تستند بصفة جزئية الى شكوك في أن اليونيغفيل قادرة على الاضطلاع بمهمتها على نحو يكفي لمنع الهجمات على اسرائيل من أراضي لبنان ، ويعتقد وفد بلادي أن هذه الشكوك لا أساس لها . فقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان يمكنها أن توفر الأمن الذي تتطلبه اسرائيل اذا ما أتيحت لها الفرصة ، وعلى العكس من ذلك أيضا فان وجود القوات الاسرائيلية والقوات التي تؤيدها اسرائيل في مكان اليونيغفيل يتيح استفزازا دائما للسكان اللبنانيين الذين يرغبون - وهذا أمر مفهوم تماما - في أن يروا بلدهم وقد تحرر من الاحتلال الاجنبي .

ولإيضاح ذلك أود أن أقتبس من التقرير المؤقت للأمين العام عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ . فقد ورد في الفقرة ٢ من هذا التقرير ما يأتي :

"ظلت الحالة في منطقة انتشار قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان كما وصفتها أساسا في تقريرتي الأخير . وقد ظل هذا الجزء من منطقة قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان الذي جلت عنه القوات الاسرائيلية في الربيع الماضي ، هادئا وتعاونت جماعة أمل الشيعية وغيرها من جماعات المقاومة اللبنانية بوجه عام مع قوة الامم المتحدة في أدائها لمهامها . ولكن الجزء الآخر الذي تحتفظ اسرائيل فيه بما تسميه "منطقة الامن" ظل متوترا للغاية" . (S/17684 ، الفقرة ٢)

وورد في الفقرة ١٠ من التقرير نفسه ما يأتي :

"ولا جدال في أنه على الرغم من الصعوبات التي ووجهت ، تمثل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان عامل استقرار هاما في جنوب لبنان ، غير أن الحالة الراهنة غير مقبولة ويمكن أن تتدهور تماما اذا زاد مستوى مقاومة "منطقة الامن" وردّ الفعل الناتج عن تلك المقاومة معا في الأشهر القادمة . وألاحظ ، في هذا الصدد ، أن زعيم طائفة أمل قد أدلى في الآونة الأخيرة بمعدد من البيانات عن اعتزامه تصعيد الأنشطة ضد "جيش جنوب لبنان" واسرائيل اذا لم يطرأ تغيير على الحالة الراهنة بحلول نهاية العام " (الفقرة ١٠) .

لا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر وضوحا في تبيان أن البديل للانسحاب الاسرائيلي هو زيادة الصراع وبذر المزيد من بذور العداء والعنف في المستقبل .

وكما سبق أن قلت فإن تحقيق حل كامل لمشكلة العنف على الحدود بين اسرائيل ولبنان سوف يتطلب الاحترام المتبادل لامن كل بلد من البلدين داخل حدوده المعترف بها دوليا . والاسرائيليون مخطئون اذا ما استمروا في احتلالهم لجزء من جنوب لبنان ؛ ويجب أن يضع اللبنانيون أنفسهم أو أن يوضعوا في حالة تضمن عدم القيام بعمل عدواني ضد اسرائيل من أراضيهم . ويجب أن يعمل الطرفان بقوة ضد الارهابيين وأن يحجما عن الممارسات التي تؤثر تأثيرا عكسيا على السكان المدنيين على جانبي حدودهما الدولية .

والطريق نحو تحقيق هذه الحالة يتطلب من الاسرائيليين أن ينسحبوا انسحاباً كاملاً وأن يتوقفوا عن تأييد القوات غير النظامية على الجانب اللبناني من الحدود وفي الوقت نفسه يمكن تمكين اليونيفيل من القيام بمهمتها عن طريق الانتشار الفعال . ونحن نرى أن مجلس الأمن يجب ألا يقتصر على السبيل السلبي القائم على ادانة المذنب على الرغم من أنه يجب أن أقول إن هناك كثيراً من المذنبين على كلا الجانبين من الحدود ، ولكن يجب أن ينظر الى الموقف نظرة بناءة وايجابية من خلال استعمال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الموجودة بالفعل هناك . هذا هو الهدف الذي مسن أجله أنشئت هذه القوة وأمر تأييدها متروك للمجلس . ان موقف وفد بلادي سوف يتوقف على الطريقة التي يتصرف بها المجلس ازاء هذا الاعتبار المركزي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل المغرب ، أدعوه الى أن يشغل مقعداً على طاولة

المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد العلوي (المغرب) : سيدي الرئيس ، أود في البداية أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس للشهر الحالي ، مؤكدا لكم شقتنا التامة بحكميتكم ومقدرتكم في ادارة اعمال هذا المجلس وتوجيهه توجيهها صحيحا . كما يسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير لممثل بوركينا فاسو على ادارته لأشغال المجلس خلال الشهر الماضي . وانتهاز كذلك هذه الفرصة لأهنئ الدول الخمس الاعضاء الجدد في هذا المجلس متمنيا لهم التوفيق في مهامهم .

يجتمع مجلس الامن للنظر في الشكوى التي تقدم بها لبنان بشأن الاعتداءات الاخيرة التي قامت بها قوات الجيش الاسرائيلي ضد القرى اللبنانية والمواطنين اللبنانيين القاطنين في جنوب هذا البلد . ولست في حاجة الى الدخول في تفاصيل هذه الاحداث ، فقد تناولها بشكل وافر السيد صفير لبنان في العرض القيم الذي ألقاه بهذا الخصوص منذ أيام والذي تضمن لائحة لا حصر لها عن شتى أعمال العنف والتخريب التي قامت بها مجددا مدفعيات وطائرات اسرايل ضد سيادة لبنان وضد سكانه الابرياء . والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو مدى درجة مصادفة هذه الممارسات للاعتداءات التي قام بها في الايام الاخيرة اعضاء من الكنيسيت ضد حرمة المسجد الاقصى في القدس الشريف بتأييد السلطات الاسرائيلية وبحماية من الجيش الاسرائيلي ؟ ان الجواب على هذا السؤال يكمن بالخصوص في طبيعة السيادة التي اعتمدت نهجها اسرايل ضد الشعوب والبلدان العربية ، والتي تركز اساسا على مبدأ القوة والعدوان والتوسع والتنكر لابطس القوانين والاعراف التي تحكم العلاقات الدولية . والادعى من ذلك ان المسؤولين الاسرائيليين ، في محاولتهم لإضفاء طابع الشرعية على هذه السياسة ، لم يتورعوا عن اللجوء الى آتفه التبريرات كالتستر وراء ما يسمونه بحقوقهم في حماية أمن اسرايل ضد الارهاب ، أو حقهم في إنزال العقوبات على المواطنين العرب تحت الاحتلال والذين لا ذنب لهم سوى المطالبة باسترجاع حقوقهم ومقاومتهم لممارسات اسرايل في المنطقة .

ان الوضع المتردي الذي يعرفه جنوب لبنان يرجع سببه المباشر الى رفض اسرائيل لتنفيذ قرارات مجلس الامن بالانسحاب الشامل وغير المشروط من جميع اراضي لبنان وتمسكها بما تسميه بالحزام الامني أو "منطقة الامن" داخل الاراضي اللبنانية ، ورفضها لانتشار قوات السلام الاممية في المنطقة وتسليح وتأطير عناصر غير شرعية عميلة لاستعمالها إما مباشرة أو داخل صفوف جيشها كأداة لمزاولة الارهاب وشتى أعمال العنف والتعسف ضد المواطنين اللبنانيين الابرياء .

وكلنا نعلم ان كل ما تسعى اليه اسرائيل من وراء تصعيد عملياتها الارهابية في جنوب لبنان هو نشر البلبلة وتشبث حالة عدم الاستقرار في لبنان حتى يتسنى لها بعد ذلك أن تبرر احتلالها لهذا البلد ، وأن تكون صاحبة الكلمة الاخيرة في كل مبادرة أو عمل من شأنه ان يعيد الوثام والتآخي بين مختلف الاطراف والطوائف المتنازعة . وتوضح التطورات الجارية هذه الحقيقة ، بحيث أن الاحداث الاخيرة جاءت أياها قليلة فقط بعد توقيع اتفاق ٢٨ كانون الاول/ديسمبر المنصرم في دمشق بين الاطراف اللبنانية المختلفة من أجل تطبيع الوضع اللبناني الداخلي والتوصل الى تسوية نهائية للصراع . وهذا لا يمكنه إلا أن يزيد من قناعتنا بأن جزءا كبيرا من مشكلة لبنان الداخلية يرتبط ارتباطا مباشرا بالممارسات والسياسات التي تنتهجها اسرائيل في لبنان ، والتي تهدف الى تنفيذ مخطط واسع وواضح تسعى من خلاله اسرائيل الى فرض الامر الواقع حتى يتسنى لها بذلك إخضاع جميع شعوب المنطقة الى إرادتها وضم الاراضي العربية والفلسطينية ضمًا نهائيا .

ولكننا مقتنعون بأن صمود ويقظة أبناء لبنان ، كما تدل عليه الشكوى التي ينظر فيها اليوم مجلسنا الموقر ، سيحولان دون ان تتوصل اسرائيل الى إمعان وتحقيق مخططاتها هذا ، وبأن الحق والعدل سيحلان محل الظلم والظغيان ، وبأن المجتمع الدولي سيفطلع بمسؤولياته بالوقوف الى جانب الشعوب العربية تحت الاحتلال حتى تسترجع حقوقها وحتى يعود الاستقرار والسلم الى المنطقة بأكملها .

ان المسؤولية عن عناد اسرائيل ومواصلتها لإمعان سياستها التعسفية في المنطقة ، وتحديدها لقرارات الامم المتحدة بما فيها قرارات هذا المجلس الموقر ، يتقاسمها المجتمع الدولي بأكمله ، بحيث انه لم يستطع الى حد الآن اتخاذ الاجراءات الحازمة من أجل وضع حد لتصرفات اسرائيل في المنطقة وإصرارها على أن تدعي لنفسها الحق في ضرب أي بلد في أي وقت يروق لها دفاعا عن مصالحها الانانية وسياساتها التوسعية .

ان فعالية ومصادقية منظمة الامم المتحدة تعتمدان بالاساس على قدرة مجلس الامن على صيانة السلم والامن الدوليين . وتتعرض هذه القدرة للاختبار اليوم بالانتهاكات والتعسفات التي تمارسها في حق أبناء لبنان وسيادة هذا البلد وكرامته . وعلى مجلس الامن أن يرفع الظلم الذي ارتكب من جديد في حق هذا البلد ليس فقط بالتأكيد من جديد على قراراته السابقة التي اتخذها بشأن هذه القضية بل متابعة تنفيذها ، حيث اننا نعتقد أن مسؤولية المجلس لا تتوقف عند اصدار قرار بل تتعداه الى تنفيذ مضمونه . ويمكن أي اجراء عملي يتخذه المجلس في هذا الصدد في إرغام اسرائيل على الانسحاب الشامل وغير المشروط من جميع الاراضي اللبنانية التي اكتسحتها منذ ١٩٧٨ ، وتوفير الضمانات من أجل احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدة ترابه داخل حدوده المعترف بها دوليا .

ان وفد المملكة المغربية ليريد أن ينتهز هذه الفرصة ليعيد التأكيد على تضامن المغرب مع لبنان أرضا وشعبا ودعمنا التام لوحدة واستقراره ، واستعداداه لمواصلة الجهود داخل جميع المحافل الى أن يسترجع استقراره وأمنه وأن يعود كما كان من قبل رمزا للتعايش بين مختلف طوائفه في اطار الديمقراطية والتعددية ، كما يريد أن يجدد تضامنه مع الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية الاخرى التي تكافح ضد الاحتلال في غزة والضفة الغربية والجولان وجنوب لبنان ، وإدانته لجميع الممارسات التعسفية التي تقوم بها اسرائيل داخل الاراضي المحتلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل المغرب على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل . وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد نيتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل

دقائق معدودة ، حاولت سكرتيرتي أن تتصل هاتفيا بالقصر الجمهوري في بيروت . وسارت

المحادثة على النحو التالي - والشريط مسجل تسجيلًا مشوّها ولكنني أدعو جميع

الممثلين الى الاستماع إليه شخصيا :

"يا بديل الهاتف ، كما أخبرت عامل الهاتف السابق انني أقوم بتسجيل

هذه المحادثة لأنني ما فتئت أحاول الاتصال بهذا الرقم منذ وقت طويل . وأود

ان أسجل هذه الواقعة . انني أحاول الحصول على رقم هاتف المتحدث باسم القصر

الجمهوري ببيروت . هل بإمكانك الحصول على هذا الرقم ؟

"معذرة ، ليس لديّ خطوط اتصال بלבنا .

"ماذا تبدو المشكلة ، يا بديل الهاتف ؟

"ان لبنان في حالة حرب . ومن الصعب الاتصال بهم . انني لم أتمكن من

الاتصال بهم طوال اليوم .

"هل من الصعب دائما الاتصال بهم ؟

"نعم" .

ان عامل البديل الدولي يعلم ما يعلمه الجميع هنا .

والآن فهمت ان سفير لبنان قد نجح فيما لم أنجح فيه . ولا بد انه قد حصل على

تعليماته بشكل أو بآخر . وبسبب المسافات التي ينطوي عليها الامر ، استبعد استخدام

الحمّام الزايل . ولربما ، حيث ان خطوط الهاتف مع دمشق سليمة ، جاءت التعليمات من

هناك مباشرة ، على سبيل التنويع .

في نسخة صحيفة "نيويورك تايمز" هذا الصباح ، هناك صورة للاحد المباني في

بيروت تدمره السنة النيران . وهناك الكثير من مثل هذه المباني في بيروت في الوقت

الحاضر . والواقع ان كل بيروت تحترق . هناك تقرير من ويليام ماكلين مراسل وكالة انباء "رويتر" وقد كتب قبل يومين قائلا :

"قتل خمسة وأربعين شخصا وجرح ٢٥٠ شخصا في معارك ضارية بالدبابات في المناطق التي يسيطر عليها المسيحيون . وقد شقت الميليشيا الموالية لسوريا طريقها عنوة لتصل الى قصر الرئيس أمين الجميل .

"وقال تلغزيون بيروت ان المقاتلين الموالين لسوريا اقتحموا المعقل الجبلي للزعيم المسيحي في قرية بكفيا في بكفيا ذاتها ، هجرت الشوارع التي امتلأت كل نواحيها ببقايا انفجارات القذائف . وكان المدنيون في السيارات المعبأة تماما بامتعتهم يغادرون المنطقة" .

ثم نقل عن أحد قادة الميليشيا الموالية لسوريا قوله :

"هدف المعركة هو اسقاط الجميل والنظام معه" .

والان هل مجلس الامن يتناول هذه الحالة الطارئة ؟ هل ممثل لبنان هنا لكي يقدم شكوى ضد سوريا ؟ ان لم يكن الامر كذلك ، فلديّ سؤال : ما الذي يقوم به هنا ممثل نظام على وشك الانهيار ؟ أو دعوني اسأل ما الذي نفعله كلنا هنا بعد ظهر هذا اليوم في هذه القاعة ؟

قبل أيام معدودة عندما بدأت هذه المناقشة ، قلت انه لا توجد حكومة في لبنان ، وان عدم وجود حكومة وعدم الاستقرار لا يعودان الى اجراءات اسرائيل في عام ١٩٨٢ . اجراءات اسرائيل جاءت نتيجة هذا الغياب المزمّن للسلطة المركزية . في الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، قتل ١٠٠ ٠٠٠ لبناني ، ولم يكن هناك جندي اسرائيلي واحد على أرض لبنان . قلت أيضا قبل بضعة أيام ان الجنوب هو أهدأ مناطق البلد نسبيًا وان الشعب هناك يرغب في أن يترك شأنه ، وان كل أعمال العنف هناك آتية من الخارج ، وبخاصة من جراء التخريب السوري ، وان سوريا تحطم سيادة لبنان بإشارة الصراع والإرهاب في طول البلد وعرضه ، وان السلم يمكن أن يتحقق للبنان بطريقة من طريقتين : إما عن طريق رضوخ لبنان التام لما تمليه سوريا - وهذا هو نوع من "السلم السوري" أو سلم حماة - وإما ، كما نأمل وكما يأمل المقسطون من الناس هنا - عن طريق

تحرير لبنان لنفسه من الاحتلال السوري . والجميع ، ما عدا الذين عميت أبصارهم - وأقول حتى الذين عميت أبصارهم - يعلمون ان هذا صحيح .

لا يمكننا أن نناقش الحالة في جنوب لبنان دون إدراك ما يحدث في طول البلد وعرضه . لا يمكن أن نتكلم عنه كما لو كان منعزلا ، أو كما لو كنا نتكلم عن بقعة على القمر .

هذه الجلسة السريالية - وليس بومعي إلا أن استخدم هذا التعبير - تستحق وصفا موجزا : انها مسخرة . أقول هذا بالم كبير . وفي كلامي مع أحد الزملاء الموقرين هنا في الأمم المتحدة قلت ان جزءا من مشكلة الأمم المتحدة - ليس فقط فيما يتعلق بحالة بلدي وانما فيما يتعلق بجميع أنحاء العالم - يكمن في انها تسمح بحدوث أمور تدعو الى السخرية مثل هذه المناقشة - وهي مناقشة تجري في الوقت الذي يناضل فيه رئيس لبنان دفاعا عن حياته ، وفي الوقت الذي تقذف فيه الدبابات السورية أهدافا داخل لبنان ، وفي الوقت الذي فرضت فيه سوريا "اتفاقا" من الخارج ، وتحاول الآن الإطاحة بالحكومة السورية في لبنان . وكون ممثل لبنان يأتي الى هنا ويتكلم في هذه المناقشة في الوقت الذي يجد فيه صعوبة بالغة للاتصال بحكومته هو أمر يدعو الى السخرية .

وهكذا فإن ما بدأ كأضحوكة عادية تطور الى مأساة هزلية وتحول الآن الى مهزلة من الطراز الاول .

وبالتالي ، سيدي الرئيس ، والممثلون الموقرون وخاصة هؤلاء الذين يمثلون البلدان التي يتسم تفكيرها بالانصاف والتي أشرت إليها أنفا القضية هنا أوسع من أن تكون مجرد هجوم في غير محله على اسرائيل - لأنه فيما يتعلق بإسرائيل أن هذه المناقشة لا معنى لها . والقضية الأوسع هي - وأحث أعضاء المجلس على التفكير جديا - ان أحد الممثلين يوجه شكوى سخيفة تماما ثم "يوافق" على تعديلها نوعا ما ، ثم يطلب من المجلس أن يقر هذه الشكوى . ويمكنني أن أؤكد للمجلس أمرا واحدا : ما لم يوضع حد لهذه الممارسة فإنها مستمرة ومتسلبة هذه الهيئة أهميتها الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : حيث انه لا يوجد متكلمون

آخرون ، أود أن أدلي ببيان بصفتي الممثل الدائم للصين لدى الأمم المتحدة .
كانت المرة الأخيرة التي نظر فيها مجلس الأمن في الحالة في جنوب لبنان أثناء
شهري شباط/فبراير وآذار/مارس من عام ١٩٨٥ . ومنذ ذلك الوقت لا تزال الحالة متوترة
هناك . وكل من بيان الممثل الدائم للبنان ، صاحب السعادة السفير فاخوري الذي أدلى
به في ١٣ كانون الثاني/يناير الجاري وتقارير الأمين العام عن الحالة السائدة مؤخراً
في المنطقة التي تنتشر فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) يمل
بنا إلى نتيجة مفادها ان الحالة في جنوب لبنان تزداد تدهوراً وان المنطقة يحفها
خطر كبير ، الأمر الذي يعرض للخطر السلم والأمن في المنطقة ويؤثر على استقرار
الحالة في لبنان كله . وبالتالي يعتقد وفد الصين انه من الواجب ان ينظر مجلس الأمن
بالفعل في الحالة وأن يتخذ التدابير التي يقتضيها الأمر .

وينعقد إجماع الرأي العام الدولي على أن السبب الجذري للحالة المتوترة في جنوب لبنان يكمن في الغزو والاحتلال الاسرائيلي له ، ومن ثم فإن السلطات الاسرائيلية يجب أن تتحمل مسؤولية التوتر وكل النتائج المترتبة على ذلك . وكما هو معروف فإن القوات الاسرائيلية تشبث بجنوب لبنان حتى هذا اليوم . وإعتقادا على قواتها والمرتزة المحليين أقامت السلطات الاسرائيلية ما يسمى بمنطقة أمن في المنطقة وهي في الواقع "دولة داخل دولة" ضمن لبنان . وإتخذت السلطات الاسرائيلية سلسلة من التحركات والتدابير لمضايقة المدنيين في المنطقة المحتلة في تناقض مع أحكام القانون الدولي . وكل هذا يشكل إنتهاكا خطيرا لسيادة لبنان وسلامته الاقليمية كما يعد استخفافا خطيرا بالامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

وباستخدام ذرائع ضمان الامن لمواطنيها ومنع إرتكاب أعمال إرهابية شنت السلطات الاسرائيلية غزوا واسع النطاق على لبنان خلال السنوات الثلاث الماضية وبهذه الذرائع نفسها مازالت تحتل جنوب لبنان حتى اليوم . وقد ظهر الرياء الذي تنطوي عليه هذه الذرائع واضحا منذ وقت طويل في أقوال وأفعال السلطات الاسرائيلية التي أدمنت الى حد كبير ورفضت من جانب المجتمع الدولي . وما ينبغي الاشارة اليه بشكل مؤكد انه لن تكون هناك في العالم سيادة لأي دولة أو سلامة لأراضيها تذكر لو أن كل البلدان شنت غزوا ضد البلدان المجاورة لها وإحتلتها وأنشأت ما يسمى بمناطق الامن هناك بدعوى حماية مدنييها . فهل سيكون هناك عندئذ قانون دولي ؟ ... كلا لن يكون هناك إلا فوضى في كل أنحاء العالم . وزيف إدعاءات السلطات الاسرائيلية بشأن منع الاعمال الارهابية خلط صرف بين الحق والباطل . ويجب أن تدرك السلطات الاسرائيلية انه حيث أن لبنان وقع ضحية العدوان وإحتلت أراضيه فإن شعب وحكومة لبنان لهما كل الحق في إستخدام كل الوسائل اللازمة لطرد الغزاة والمحتلين . وهذا دفاع عن النفس له ما يبرره ويتفق تماما مع مبادئ القانون الدولي والاحكام التي يتضمنها ميثاق الامم المتحدة . هذا حقهم بموجب القانون ، قانون الارض وقانون السماء . ولا يمكننا أن نقبل الخلط بين الاعمال التي ترتكب من باب الدفاع عن النفس والارهاب كما لا يمكننا التفاضي عن عدوان على بلدان أخرى تحت ذريعة معارضة الارهاب .

وينعقد إجتماع الرأي العام العالمي على أن ما ينبغي أن تقوم به السلطات الاسرائيلية ، والواقع أن الخيار الحكيم الوحيد أمامها هو انسحاب قواتها من مجمل لبنان فورا وبدون شروط وذلك وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الامن وأن تحترم تماما سيادة لبنان وسلامة أراضيها . وأية محاولة للتستر عليها أو تبرير عدوانها وإحتلالها ستكون محاولة عقيمة .

ولطالما أيدت الحكومة الصينية بكل حزم حكومة وشعب لبنان في نضالهم لصيانة سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية . وانطلاقا من هذا الموقف المبدئي فإن وفد الصين يرى وجوب أن يفي مجلس الامن بالفعل بمسؤولياته من أجل المحافظة على السلم والامن الدوليين وأن يتخذ التدابير التالية فيما يتعلق بالحالة في جنوب لبنان : إدانة الغزو والاحتلال الاسرائيليين لجنوب لبنان وأعمال اسرائيل في اضطهاد المدنيين المحليين والاصرار على التنفيذ الفوري لقرارات المجلس ذات الصلة ، والمطالبة بانسحاب فوري غير مشروط للقوات الاسرائيلية من كامل الاراضي اللبنانية ، والمطالبة بإزالة ما يسمى بمناطق الامن وحل جيش جنوب لبنان من جانب اسرائيل ، ومطالبة اسرائيل بحزم إحترام سيادة لبنان وسلامة أراضيها .

إن شعب الصين يعرب عن عميق تعاطفه مع الشعب اللبناني في آلامه التي مازال يعاني منها من أجل طویل ويأمل بإخلاء آلآ يخضع بعدئذ لاضطهاد المعتدين وأن يحقق الوفاق الوطني حتى يمكنه أن يعيد بناء لبنان جميل وهادئ ومزدهر هناك .
والآن أستأنف مهامى بصفتي رئيسا للمجلس . أعطي الكلمة لممثل الامارات العربية المتحدة .

السيد الشعالي (الامارات العربية المتحدة) بالاشارة الى شكوى لبنان

الواردة في الوثيقة S/17717 فقد تقدم لبنان بمشروع قرار يرد في الوثيقة S/17730/ Rev.2 . وبناء على المادة ٢٨ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن فإن دولة الامارات العربية المتحدة تطلب طرح مشروع القرار للتصويت فورا . ويحدو وفد الامارات في طلبه هذا الامل في أن ينال مشروع القرار المقدم إجماع أعضاء مجلس الامن بدون

استثناء وذلك للأسباب والمعطيات التالية : أولا أن المشروع يعكس الحالة الواقعية في جنوب لبنان المترتبة على عدوان إسرائيل المتكرر عليه وممارستها وإجراءاتها التعسفية ضد السكان المدنيين . ثانيا أن مشروع القرار يتضمن مطالبة إسرائيل بالانقلاع عن ممارساتها وإجراءاتها في جنوب لبنان . ثالثا أن لبنان كدولة صغيرة معتدى عليها فإن ملاذها هو مجلس الأمن هذا وهي إذ تضع ثقتها فيه كما جاء في بيان ممثلها الدائم أمام المجلس فإننا نتوخى ألا يخيب هذا المجلس أملها فيه .

إن موقف المجلس من هذا المشروع الذي يمثل أول موقف له لسنة ١٩٨٦ وهي السنة الدولية للسلم والتي تتواكب مع إحتفال المجلس بمرور أربعين عاما على أول جلسة عقدها سيكون له دلالة هامة على مدى صداقية مجلس الأمن والتزامه بمسؤولياته التسي رتبها عليه الميثاق .

لكل هذه الأسباب فإن وفد بلادي يأمل من المجلس موقفا ايجابيا من مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) وفقا لاحكام المادة ٢٨ من النظام

الداخلي المؤقت لمجلس الأمن طلب ممثل الامارات العربية المتحدة أن يعرض مشروع القرار المنقح المقدم من لبنان الوارد في الوثيقة S/17730/Rev.2 للتصويت . ما لم تكن هناك أية اعتراضات سأعرض مشروع القرار المنقح للتصويت الآن .

ونظرا لعدم وجود اعتراضات فقد تقرر ذلك .

(الرئيسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين

الذين يودون الإدلاء ببيانات قبل التصويت .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إذ أتكلم

هنا للمرة الاولى في المجلس في هذا الشهر ، اسحوا لي أن أبدأ بتوجيه التهنئة لكم ، سيدي ، على توليكم رئاسة هذه الهيئة . إن العلاقات بين بلادكم ، الصين ، وبلادي تتطور باستمرار تطورا إيجابيا للغاية ، وإنه ليسعد وفدي أن يراكم ترأسون المجلس ، ونحن على ثقة تامة بأنكم ستديرون مداولاتنا بالحكمة والمهارة اللتين يعترف بهما الجميع .

وأود أن أعرب أيضا عن تقدير وفدي للنزاهة والمهارة اللتين تحلى بهما سلفكم

الممثل الدائم لبوركينا فاسو .

هل لي أن أعرب أيضا عن تقديري الشخصي لزملائي الذين غادروا المجلس مؤخرا ، وهم ممثلو بوركينا فاسو وبيرو وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ومصر والهند .

اسحوا لي أيضا أن أرحب بممثلي الامارات العربية المتحدة وبلغاريا وغانا وفنزويلا والكونغو ، الدول التي انضمت الى عضوية هذه الهيئة في هذا الشهر . وانني لعلى ثقة من أنهم سيقدمون مساهمة كبيرة في أعمالنا وفي الجهود المبذولة لزيادة فعالية المجلس الى أقصى حد ممكن من أجل أن يضطلع بالدور البالغ الأهمية المنوط به بموجب الميثاق .

إن الحالة في لبنان معروضة مرة أخرى على مجلس الأمن ، وهو أمر يشير بالغ القلق لدى استراليا . فالكثير من الناس المنحدرين من أصل لبناني إختاروا بناء حياة جديدة لهم في استراليا ، وهو باقون على إهتمامهم بلبنان ويحافظون على أواصر الود مع وطنهم السابق . لهذه الاسباب ، ولاسباب أخرى تتصل باهتمامنا الاوسع بالحاجة الى صيانة السلام ، تابعت استراليا الفصول المساوية المعقدة من تاريخ لبنان الحديث بتعاطف وحرص .

وأجد من المناسب أن أضيف أنني لا أعتبر من الأصول أو اللياقة السعي إلى التقليل من شأن مداولات المجلس بوصفها بأنها "مثيرة للسخرية" كما تم ذلك بالفعل . إن الحالة في الشرق الأوسط في مجملها وفي لبنان بصورة خاصة أخطر من أن تعالج بالجدل أو الشك . وفي هذه الهيئة يتوجب علينا أن نتجنب الجدل ، أيا كانت الجهة التي يصدر عنها ، وهو ما قلت عندما نظرنا في هذه المسألة في شهر آذار/مارس الماضي على ما أعتقد . ما يتعين علينا أن نفعله في المجلس هو التطرق إلى الحالة بطريقة بناءة مسؤولة ، وبالطبع لن يتأتى هذا بدون تعاون المشتركين الرئيسيين .

وكما أوضح وفدي في بيانات سابقة ، تؤمن استراليا بأن أحد المتطلبات الأساسية في البحث عن الحل لمشاكل لبنان هو الاحترام الصارم لسيادة لبنان واستقلاله ووحدته وحرمة أراضيه داخل حدوده المعترف بها دولياً .

وإستناداً لذلك تابعنا باهتمام وثيق جهود الأمين العام لمناقشة المسائل ذات الصلة مع الأطراف المعنية ، بما فيها الترتيبات التي تسمح لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) الوفاء بولايتها . وحقيقة أن اليونيفيل حتى الآن لم تف بولايتها تبعث على الشعور بخيبة الأمل والأسف باعتقادنا . ومن المرجح أن تبقى الحالة على هذا النحو إلى أن تتمكن حكومة لبنان من بسط سلطتها على أراضيه برمتها . إن من مسؤولية مجلس الأمن أن يبذل محاولات بناءة لإعادة السلام إلى لبنان . لقد دعا الوفد الاسترالي في المجلس دون إنقطاع إلى أن توجه مداولاتنا صوب تحقيق التقدم العملي البناء . وفي هذا السياق يجب أن يكون الهدف إزالة أسباب العنف أو على الأقل تقليلها إلى أدنى حد بغية التخفيف من معاناة شعب لبنان .

ونؤمن على وجه الخصوص بأن قرارات مجلس الأمن الراهنة كلها يجب أن تنفذ بحذافيرها وبأن ظروف السلام والأمن الطبيعية يجب أن تستعاد في أقرب وقت ممكن .

وفي الوقت الذي حسن فيه مشروع القرار المطروح علينا تحسيناً كبيراً بتعديلات أخيرة عديدة ، لا يزال يفتقر إلى العناصر التي نؤمن بأنها يجب أن تدرج في قرارات مجلس الأمن بشأن الحالة في لبنان . وإننا نرى أن هذا النص لا يعبر على نحو وافي ،

على سبيل المثال ، عن شتى العناصر الهامة التي تعبر عنها قرارات سابقة إتخذها مجلس الامن . كما لا يأخذ مشروع القرار في نظر الاعتبار التام ، برأينا ، جميع الأحداث الاخيرة على الحدود اللبنانية - الاسرائيلية .

لهذه الأسباب لم تستطع استراليا أن تؤيد تأييدا تاما النص المطروح علينا ، ومنمتنع عن التصويت على مشروع القرار .

واذ تنظر الحكومة الاسترالية الى المستقبل ، تأمل في أن الطرق ستوجد لتمكين شعب لبنان ، الذي عانى الامرين ، من العيش في سلم . وهذا لن يتحقق إلا بوقف العداوات وتنفيذ قرارات مجلس الامن ، وبالتخفيف من الاسباب الكامنة وراء العنف في ذلك البلد بصفة خاصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل استراليا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد دي كيمولاريا (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بسرور كبير

أضم صوتي الى صوت من سبقني في توجيه التحية اليكم ، سيدي ، بمناسبة ترؤسكم مجلس الامن ، ان الروابط التي تربط بلادي والصين روابط ودية وحميمة ولها تاريخ طويل . وإن إعجابنا بثقافتكم العريقة جدا يفسر الى حد كبير الصداقة العميقة التي تربط الشعب الفرنسي بالشعب الصيني . وما الزيارة الاخيرة التي قام بها للصين رئيس الجمهورية الفرنسية بصفته رئيسا للدولة والزيارة السابقة عندما كان زعيما للمعارضة إلا أبلغ دليل على ذلك . لقد سبق لجميع أعضاء المجلس أن أثنوا على خصالكم الدبلوماسية العظيمة ، وبالتالي فإننا متأكدون من أن رئاسة الرئيس لوي لي ستكون رئاسة رائعة .

وأرجو منكم سيدي الرئيس أن تنقلوا لسلفكم شكر وفدي على ضبط النفس وخصاله الشخصية أثناء رئاسته . إننا نأسف لمغادرته مثلما نأسف لمغادرة بيرو وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ومصر والهند . وإن الصداقة والتعاون بيننا هنا ستستمر بالتأكيد في الهيئات الأخرى .

ونرحب بالزملاء الخمسة الجدد الذين انضموا إلينا بخبرتهم و صداقتهم القيمة التي سنحتاج إليها بالثاكيد .

إن أواصر الصداقة والتضامن بين فرنسا ولبنان تعني أن الحالة في ذلك البلد تحظى باهتمام خاص لدى الحكومة الفرنسية والرأي العام في فرنسا . وفي هذا السياق لن يفاجأ أحد إذا سمع أننا ندرس بقلق كبير التطورات الأخيرة للمأساة الوطنية اللبنانية . وقد علمنا بقلق شديد بالمعاناة الجديدة التي نزلت بالسكان في الجنوب اللبناني .

الى جانب هذا ، أخطنا علما - مع القلق - بالمعلومات التي عرضها وفد إسرائيل في رسالته المؤرخة في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، وفي بيانه الأخير الذي أدلى به في مجلس الأمن فيما يتعلق باستئناف الهجمات المباشرة ضد أراضي بلده .

ومن جانبنا - كما ذكرت في ١١ آذار/مارس ١٩٨٥ - لا يمكننا إلا أن نشجب أعمال العنف طرّا التي ليس من شأنها سوى جعل البحث عن حل أكثر صعوبة . وفي هذا الصدد ، قلنا في مرات عديدة لإسرائيل أنها مخطئة إذ تعتقد أن الاحتفاظ بوجود مباشر أو غير مباشر في لبنان قد يؤدي الى ضمان الأمن على الحدود .

في ظل هذه الظروف الصعبة بصفة خاصة ، لاتزال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان - التي نحیی مجددا أعمالها - تؤدي دورا انسانيا لصالح السكان المدنيين . ويجب أن يمكن أولئك السكان دون تأخير من العودة الى ديارهم في أمن كامل ، ويجب حمايتهم في جميع الأحوال . وفي هذا الصدد ، أذكر بالبيان الذي أدليت به في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ خلال المناقشة المتعلقة بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

يلبي مشروع القرار الجديد المعروض علينا اليوم بشكل أساسي شواغلنا . انه يشجب أعمال العدوان التي لا يمكننا أن نتغاضى عنها . انه يؤكد مجددا الحاجة الى تنفيذ قرارات مجلس الأمن الاساسية ، التي تبدو استعادة السلم والأمن دونه صعبة التصور .

انه يؤكد مجددا الاهمية الكبرى التي نعلقها على احترام سيادة لبنان واستقلاله ووحدته ووحدة وسلامة اراضيه ، التي تعد المبدأ الاساسي لاية تسوية سلمية . وازاء هذه الظروف ، واتفاقا مع تضامننا التقليدي مع لبنان ، الذي يمر مرة أخرى بحالة مأساوية - سوف تصوت فرنسا لصالح مشروع القرار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات

الرفيعة التي وجهها اليّ .

السيدة برني (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود أولاً أن أهنئكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير . لقد تأثرنا جميعاً بحكمكم ومقدرتكم على القيام بالمهام التي تواجهكم .

أود أيضاً أن أقدم شكرنا الى ممثل بوركينافامو لممارسته المتميزة لمهام منصبه خلال شهر كانون الاول/ديسمبر .

أود أيضاً أن أرحب بالاعضاء الجدد الخمسة بالمجلس . ونتطلع الى العمل معهم .
تشعر حكومة بلادي بالأسف وهي ترى ضرورة التصويت ضد مشروع القرار المطروح بناء على طلب حكومة لبنان ، وهي صديق حميم . لقد أعربت الولايات المتحدة بشكل متكرر عن التزامها الثابت باستعادة وحدة لبنان وسيادته واستقلاله . لقد عملنا ، كما فعل الآخرون ، على إعطاء معنى ملموس لتلك الأهداف وعلى النهوض بقضية السلم في لبنان وفي الشرق الأوسط بأسره .

اننا نشاطر لبنان حكومة وشعباً القلق البالغ بشأن الحالة في جنوب لبنان ، وتأييدنا الثابت للتوصل الى ترتيبات يتفق عليها - تقضي بتحقيق الاستقرار لجنوب لبنان والأمن لحدود اسرائيل الشمالية - لا يزال مستمرا . وتمسكنا بقضية السلام في لبنان هو الذي يضطرنا الى التصويت ضد مشروع القرار المعروض علينا .

ان مشروع القرار هذا لا يمكنه أن يقربنا من إعادة السلم الى لبنان أو من رفع المعاناة عن اللبنانيين . ان الدافع الاساسي لهذه الشكوى - وهو الحالة في قرية كونين - يبدو الآن في طريق الحل وذلك عن طريق الجهود البناءة التي تبذلها قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان التي تؤيدها تلك الاطراف المعنية بالأمن في جنوب لبنان .

بالإضافة الى هذا ، لا يعالج هذا النص بأسلوب منصف متوازن المشاكل الأمنية في جنوب لبنان ، بما في ذلك أمن الحدود اللبنانية الاسرائيلية . في الأسابيع الأخيرة شُنت هجمات بالصواريخ على الأراضي الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، كما وقعت أعمال عنف داخل جنوب لبنان . ومشروع القرار المنحاز هذا يتجاهل هذه الحقائق .

ان مثل هذا القرار السلبي المنحاز لا يخدم سوى الذين يودون الحيلولة دون احراز تقدم صوب السلم في المنطقة . ونحن نطالب جميع الذين يرغبون في إنهاء سفك الدماء والمعاناة في لبنان - وفي باقي أنحاء الشرق الاوسط - بأن يعملوا بأسلوب جاد وعملي للمساعدة على بناء الثقة المتبادلة التي يمكنها وحدها إنهاء دائرة العنف التي ألمّت بشكل مأساوي ليس له مبرر بالشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة

الامريكية على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

أطرح الآن مشروع القرار S/17730/Rev.2 للتصويت .

أجري تصويت برفع الأيدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية

المتحدة ، بلغاريا ، تايلند ، ترينيداد وتوباغو ، الصين ،

غانا ، فرنسا ، فنزويلا ، الكونغو ، مدغشقر .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، الدانمرك ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى

وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١١ صوتاً مؤيداً مقابل صوت واحد معارض وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت . لم يعتمد

مشروع القرار لأن أحد الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن قد صوتّ ضده .

أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان .

السيد فاخوري (لبنان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي ببضع كلمات بعد

أن تم التصويت على مشروع القرار الذي تقدمنا به ونال أكثرية اصوات الاعضاء ثم أسقط

بفعل النقض الأمريكي .

أتوجه اليكم - يا سيادة الرئيس - قبل كل شيء بشكر خاص على الجهود التي

بذلتموها والمسعاه التي قمت بها والصبر الذي تحليت به خلال الجلستين العلنيتين

والمشاورات والاتصالات التي سبقتها وتلتها وخلال هذه الجلسة ايضاً .

كما أتوجه بالشكر والتقدير للسادة الممثلين الذين أيدوا مشروع قرارنا فكان موقفهم داعماً لمطالبنا ولحق أهل الجنوب في العيش بأمن وسلام بعيداً عن الاحتلال والاعتداءات والممارسات الاسرائيلية . ان إسقاط مشروع القرار بالنقض الأمريكي قد أبقى على الخطر الذي يتهدد الجنوب اللبناني وأهلنا فيه ، وليست هذه هي المرة الاولى التي تتعرض فيها أمثال هذه القرارات الى نقض يعطل أعمال المجلس فيصعب علينا تفهم الدافع الحقيقي في اللجوء اليه .

كان وفد لبنان يأمل من الدول الاعضاء التي عارضت أو امتنعت عن التصويت ان تترجم حرصها على سيادة واستقلال ووحدة أراضي لبنان ، وعلى مصير الجنوب ، باتخاذ موقف مؤيد فعلياً لمشروع القرار .

لقد شرحت خلال اتصالاتي موقف لبنان من بعض الاعتراضات والملاحظات وقد تجاوب وفد بلادي مع بعضها إلا انه لم يكن بالإمكان القبول أو التسليم بصحة اعتراض يقول بعدم توازن مشروع القرار لان شجب أو إدانة جميع أعمال العنف تضع المعتدي المحتل على قدم المساواة مع المقاومة الوطنية التي سجلت وتسجل في لبنان وفي كل مكان تاريخاً مجيداً يعتز به ، ونحن اللبنانيون نرفض أن نتنكر لمقاومتنا الوطنية أو ان نبخسها حقها .

ولا أريد هنا أن أنتقد حرية قرار أية دولة عضو لأن لبنان يؤمن بمبدأ حرية القرار ولكن يحق لنا أن نتساءل بعد التصويت هذا المساء عن مصير الجنوب وأهل الجنوب ، وبالتالي عن مصير قرارات هذا المجلس وعن سمعته ومصداقيته في مطلع سنة جديدة قدر لها أن تختار من قبل الأمم المتحدة سنة عالمية للسلام وبعد البيان الذي ألقاه رئيس المجلس قبل قليل باسم هذا المجلس الموقر بمناسبة الذكرى الأربعين لأول جلسة عقدها .

ان وفد بلادي يرجو مخلصاً ألا تجد أية دولة نفسها في يوم من الايام في الوضع المتردي والمؤلم الذي يعيشه الجنوب وأهل الجنوب وألا تخطر أية دولة الى الوقوف هنا الموقف الذي يقفه وفد بلادي اليوم فتواجه بما واجهناه وتأسف لما نأسف له من تعطيل لصلاحية هذا المجلس الموقر ومنع لتحمله مسؤولياته وقيامه بواجباته .

كنت سأكتفي بهذا ولكنكم استمعتم الى ما قاله قبل قليل ممثل اسرائيل وهي ادعاءات أقل ما يقال فيها انها عارية عن الصحة والدليل على عدم صحتها ، ولا استعمل كلمة أخرى ان الخطوط الهاتفية مع لبنان مفتوحة واني على اتصال دائم بحكومتني ولا شك ان عاملة الهاتف عرفت شخصيته فحالت دونه ودون اتمام المخابرة الهاتفية هذا إذا صحت إدعاءاته بالقيام بها .

اكتفي بهذا القدر لان تجاهل اقوال وادعاءات الممثل الاسرائيلي الاخرى اسدى ،
وهي على كل حال لا تستحق الرد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الصينية) : لا يوجد متكلمون آخرون على
القائمة . وبذلك يختتم مجلس الامن المرحلة الحالية من بحثه للبيند المدرج في جدول
أعماله .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠